

مبدأ الصلح في قضاء شؤون الأسرة يعتبر الصلح طريق بديل للتسوية المنازعات ويعتبر الصلح في مادة شؤون الأسرة اجراء اجباري عند النظر في منازعة فك الرابطة الزوجية وبموجب هذه الآلية القانونية منح القانون للقاضي سلطة اجراء الصلح بمحكمة مقر طرح النزاع وتحت اشرافه وإذا اعترض القاضي عائق حال دون الوصول الى الحقيقة بهدف تقرير وجهات النظر والوصول الى اتفاق فيما بينهما في إجراء محاولات الصلح بين الزوجين إذا لم يثبت أي ضرر اثناء الخصومة في حالة ما إذا توصل الحكمين الى اتفاق يتم عرضه على قاضي شؤون الأسرة الذي يثبت ذلك في محضر يصادق عليه القاضي بموجب أمر غير قابل لأى طعن وفي حالة فشل الحكمين في القيام بالصلح بين الزوجين جاز للقاضي انهاء مهام الحكمين تلقائيا وبموجب ذلك تعاد القضية للجلسة وتستمر الخصومة للنظر فيها بموجب القانون انظر المواد من 446 الى 449 رقم 1 يقيد ذلك بـ 3 أشهر من تاريخ رفع الدعوى، في مدة اجراء الصلح التي لا يجب ان تتجاوز مدة 3 أشهر من تاريخ رفع الدعوى،